تقرير أممي: تقدم خجول في خروج بغداد من الفصل السابع

العلاقات الخارجية تتهم الكويت باستغلال العراق لإخراجه من طائلة العقوبات الدولية

بغداد / المدى

ذكرت بعثة الأمم المتحدة في العراق،امس الخميس، أن العراق والكويت حققا تقدما بسيطا بشأن تطبيع العلاقات بينهما، وفي حين أشار إلى أن البلدين أبديا استعدادهما لحل المشاكل العالقة، أعرب عن أمله بأن تساهم زيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي المرتقبة إلى الكويت باستئناف عمل اللجنة المشتركة بين البلدين. وقال رئيس بعثة الأمم المتحدة مارت كوبلر في تقرير قدمه إلى مجلس الأمن الدولي، في السادس من كانون الأول الحالي، إن "العراق والكويت سجلا تقدماً بسيطاً بشأن تطبيع العلاقات بينهما بحسب خارطة الطريق التي حددها تقرير أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون الذي صدر عام ٢٠٠٩ بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٨٥٩ لعام ٢٠٠٨"، مؤكدا أن "الجانب الكويتي عبر عن حسن نيته تجاه العراق، كما أكد المسؤولون العراقيون بدورهم عن موقف مماثل". وأضاف كوبلر أن "هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لتعزيز الثقة بين البلدين وتسهيل إيجاد الحلول لمعالجة القضايا العالقة بينهما"، مشيراً إلى أن "البلدين أبديا سعيهما لتحسين العلاقات الثنائية لاسيما من خلال الزيارات المتبادلة على مستوى مسؤولين من الصف الأول في وقت سابق من العام الحالي ٢٠١١، فضلاً عن تشكيل اللجنة الوزارية العليا العراقية الكويتية". وتابع كوبلر انه حث "خلال المحادثات الأخيرة على تنفيذ التزامات العراق بما يتعلق ببند الفصل السابع على وفق ما ذكر في خارطة الطريق بأسرع وقت"، معربا عن أمله بأن "يعمل العراق والكويت على استئناف عمل اللجنة في وقت قريب عقب زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي المرتقبة إلى الكويت".

وكانت الحكومة العراقية أعلنت منتصف شهر تشرين الثاني الماضي، عن تلقي رئيس الوزراء نوري المالكي دعوة من نظيره الكويتي ناصر الحمد لزيارة الكويت، لبحث القضايا العالقة بين البلدين وإيجاد السبل لحلها.

وأكد كوبلر أن "الكويتيين شددوا على أهمية الرسالة التي بعث بها رئيس الوزراء نوري المالكي يجدد فيها حدود العراق براً وبحراً وفقاً لقرار مجلس الأمن ٨٣٣ الصادر عام ١٩٩٣"، لافتا إلى ان الكويتيين "ردوا إيجابياً على الاقتراح الذي تقدمت به بضرورة إبلاء تنفيذ التزامات العراق كافة المذكورة في الفصل السابع الأولوية في الوقت الحاضر كمشاريع إدارة الحدود والصيانة والتعويضات ونقل المزارعين".

يشار إلى أن أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون، حث العراق، في ١٦ تشرين الثاني الماضي، على الوفاء بالتزاماته تجاه الكويت، وخاصة قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) بشأن ترسيم الحدود للخروج من طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما قرر مجلس الأمن الدولي في شهر كانون الأول ٢٠١٠، إبقاء الحصانة على الأموال العراقية وتمديد إيداع إيرادات النفط العراقية في صندوق التنمية العراقي لدى الأمم المتحدة إلى نهاية العام الحالي ٢٠١١، وهو ما يعد استمراراً في سياسة فرض العقوبات على العراق بموجب الفصل السابع.

ويتألف الفصل السابع من ١٣ مادة، ويعد القرار ٦٧٨ الصادر سنة ١٩٩٠ والداعي إلى إخراج العراق من الكويت بالقوة من بنود هذا الفصل، ولا يزال العراق تحت طائلته بسبب بقاء قضية رفات المواطنين الكويتيين الأسرى والمفقودين في العراق، والممتلكات الكويتية بما في ذلك أرشيف الديوان الأميري وديوان ولي العهد ومسألة التعويضات البيئية والنفطية التي لا تتعلق فقط بدولة الكويت بل بدول عربية أخرى وبعض الشركات.

ويخضع العراق منذ عام ١٩٩٠ للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي فرض عليه بعد غزو نظام صدام دولة الكويت في آب من العام نفسه، ويسمح هذا البند باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديدا للأمن الدولي، بالإضافة إلى تجميد مبالغ كبيرة من أرصدته المالية في البنوك العالمية لدفع تعويضات للمتضررين جراء غزوه الكويت. الى ذلك، اتهم عضو لجنة العلاقات الخارجية النيابية رافع عبد الجبار نوشي، دولة الكويت بأنها ستستغل العراق لخروجه من الفصل السابع، ومنها توسيع الحدود والمياه.

وقال نوشي في تصريح: سيكون هناك تحرك من قبل الرئاسات الثلاث (الجمهورية، النواب، الوزراء) لمناقشة خروج العراق من الفصل السابع، مبيناً: أن العراق حمل ممثل الأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر خلال زيارته للسيد علي السيستاني وكذلك المسؤولين، حسم ملف الكويت، وكانت تصريحات كوبلر ايجابية.

وأوضح النائب عن الوطني: إن العائق الوحيد لخروج العراق من البند السابع هو ملف الكويت، مضيفاً: إن الكويت ستستغل العراق لاجل خروجه من هذا البند، وذلك عن طريق توسيع الحدود والمياه وبناء ميناء مبارك، وأيضاً قضية التعويض والأسرى الكويتيين، مشيراً الى أن دول أخرى في مجلس الأمن وبالأخص أميركا وبريطانيا تستخدم أوراقا عديدة ضد العراق للحصول على مكاسب أكثر منه، في هذه القضية.

وفي المقابل، دعا القيادي في حركة الوفاق والنائب عن ائتلاف العراقية عبد الخضر طاهر، الحكومة بالتحرك على الكويت والدول المؤثرة بمجلس الأمن للخروج من البند السابع، وإعطاء تطمينات لهم.

وقال طاهر على العراق أن يستغل جميع الفرص المتاحة له لاجل الخروج من البند السابع، وذلك عن طريق التحرك على الكويت والدول التي لها تأثير بمجلس الأمن وخصوصاً المرتبطة بشكل مباشر بالبند السابع، وإعطائهم تطمينات بأن العراق سائر نحو الطرق الحضارية.

وشدد النائب عن العراقية، على أن يكون ملف خروج الفصل السابع وسيلة لدق طبول السياسيين لتضليل الرأي العام ويكون كلامهم شعارات فقط، مشيراً الى أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الجميع.

وأوضح: أن العراق الآن يحمل ملفين؛ الأول: طرحه رئيس البرلمان أسامة النجيفي، وهو عقد اجتماع للدول الأربعة القوية في المنطقة (السعودية، إيران، تركيا، العراق). والآخر: دور الحكومة في مناقشة الموضوع السوري مع أمين الجامعة العربية نبيل العربي خلال زيارته بغداد.

الشلاه: المالكي لا يخشى استجواب النواب

بغداد/ المدى

اتهم نائب عن ائتلاف دولة القانون القائمة العراقية بالتصعيد الإعلامي والتأثير في سير التحقيق في حادثة تفجير مجلس النواب .

وقال النائب علي الشلاه لوكالة كل العراق " أننا نأسف لبعض تصريحات من نواب في القائمة العراقية حول حادثة انفجار السيارة المفخخة التي استهدفت البرلمان خلال الأيام الماضية وكانت بطريقة تصعيدية واضحة والمحاولة الفاشلة للتغطية عليها والتأثير على سير التحقيقات بشأنها .حسب قوله .

وأضاف أن " التشكيك من قبل بعض نواب العراقية بأن رئيس الوزراء نوري المالكي لم يكن هو المستهدف بتفجير البرلمان وأن المالكي يختلق الأعذار كي لا يحضر لجلسة استضافته في مجلس النواب هذه كلها محاولات للتغطية على ما حصل وما أثبته تحقيق الأجهزة الأمنية بالحادث، فضلا عن التشكيك بعملها ونأسف لاستخدام مثل هكذا أسلوب في التشكيك غير المناسب في العمل السياسي" .

وتابع الشلاه أن " الجهات الأمنية ذات العلاقة قالت من هو المستهدف بالحادثة وعموماً المالكي سيحضر جلسة البرلمان في كل الأحوال وليس لديه خشية في هذا الموضوع خصوصاً وأنه مستضاف وليس مستجوباً حتى يقول البعض بأنه يتهرب من الحضور ونستغرب كيف يستبق بعض السياسيين ومنهم برلمانيون نتائج التحقيق بالتفجير ويبدأوا بالانتقاد والاتهامات وكأن لا هيبة او احترام للجهات الرسمية الحكومية والمتخصصة بهذا الشأن سواء الأجهزة الأمنية او القضاء العراقي " .

وأثار الانفجار الذي وقع في بوابة البرلمان جدلا بين الكتل السياسية حول الجهة المستهدفة وما إذا كان المستهدف رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي او رئيس الوزراء نوري المالكي.

من جهتها أعلنت قيادة عمليات بغداد وعلى لسان الناطق الرسمي بها اللواء قاسم عطا خلال مؤتمر صحفي بأن نتائج التحقيق حول انفجار السيارة المفخخة في مرآب مجلس النواب كانت تستهدف رئيس الوزراء نوري المالكي وليس رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي كما أعلنت القائمة العراقية التي ينتمي لها الأخير .

فيما أيد رئيس الوزراء نوري المالكي في تصريحات صحفية ما أعلنته عمليات بغداد وأنه كان هو المستهدف شخصياً من الحادث عندما يصل الى مجلس النواب في جلسة لاستضافته حول الانسحاب الأميركي

ووصفت قيادة عمليات بغداد تصريحات القائمة العراقية بشأن نتائج تفجير البرلمان بـ"السياسية"، مؤكدة أن ما أعلنته سابقاً استند الى وقائع ومعطيات، وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا "قبل ثلاث أيام، إن "تصريحات المتحدث باسم القائمة العراقية حيدر الملا بشأن نتائج التفجير الذي استهدف البرلمان سياسية، ولا توجد فيها درجة من الدقة الفنية الخاصة بحادث التفجير".

وكان الملا قد اتهم، في ٤ كانون الأول ٢٠١١، قيادة عمليات بغداد بالسعي إلى استنساخ تجربة محاولات اغتيال رئيس النظام السابق من خلال تقريرها بشأن تفجير البرلمان، فيما اعتبر أن البيانات والتصريحات بشأن التفجير هدفت إلى إبعاد وجهة نظر الشارع العراقي والقوى السياسية عن أزمات البلاد الحقيقية.

وأضاف عطا أن "اللجنة التحقيقية المشتركة بشأن الحادث مشكلة من القوات والأجهزة الأمنية والخبراء ومن مجلس النواب أيضاً"، مشيراً إلى أن "ما تم الإعلان عنه وقائع وحقائق لا يمكن أن تنكر على الإطلاق حتى لو طلب منا تغيير بعض التفاصيل فنحن غير مسؤولين عن أي تغيير لأن هذا ما توصلت إليه اللجنة".

الأمن والدفاع ترحب بحماية عربية للأجواء العراقية

بغداد / المدى

أبدت لجنة الأمن والدفاع ، امس الخميس، رغبتها بتعاقد العراق مع دول عربية لحماية الأجواء العراقية بعد الانسحاب الأميركي المقرر نهاية الشهر الجاري . وقال عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية حامد المطلك لوكالة كردستان للأنباء ان "العراق بحاجة الى تعاقد مع الدول العربية لحماية الأجواء من خروقات قد يقوم بها بعض الدول بعد الانسحاب الأميركي المقرر نهاية الشهر الجاري". وكان رئيس ديوان رئاسة الجمهورية نصير العاني قد أعلن الاثنين الماضي من العاصمة السعودية الرياض أن الحكومة العراقية ستوقع اتفاقية أمنية مع دول الخليج ،الأمر الذي نفته الاخيرة. وخلص بالقول الى أن "الأجواء العراقية لابد من أن يتم حسم الاتفاق في ما يتعلق بحمايتها قبل انتهاء عملية الانسحاب الأميركي".

أعلنت مديرية شرطة الأقضية والنواحي في محافظة كركوك،امس الخميس، عن اعتقال ١٨ شخصاً غالبيتهم مطلوبون بتهمة "الإرهاب" وينتمون لتنظيم النقشبندية، خلال عملية أطلق عليها اسم "الوفاء" نفذتها قوات مشتركة جنوب غربي كركوك، مبيناً أنها الأولى من نوعها منذ الانسحاب الأميركي من المحافظة.

وقال مدير شرطة الأقضية والنواحي العميد سرحد قادر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوة مشتركة تتألف من ٥٠٠ عنصر من الجيش والشرطة نفذت، عملية أمنية واسعة في قضاء الحويجة (٥٥ كم جنوب غرب كركوك)، واعتقلت ١٨ شخصاً"، مبينا أن "١١ من المعتقلين ١١ مطلوبون وفقاً للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، وينتمي أغلبهم إلى تنظيم النقشبندية". وأضاف قادر أن "القوة ضبطت بحوزة المعتقلين أقراصاً مدمجة ومنشورات تروج لتنظيم النقشبندية، بالإضافة إلى ثلاث عبوات ناسفة"، مشيراً إلى أن "العملية هي الأولى من نوعها بعد انسحاب القوات الأميركية من المحافظة وقد أطلق عليها اسم الوفاء".وشهدت كركوك، أمس الأول، إصابة مدير في دائرة السكك ومقاول بانفجار عبوتين لاصقتين في حادثين منفصلين جنوب كركوك. يذكر أن محافظة كركوك، ٢٥٠ كم شمال العاصمة بغداد، تعد من المناطق المختلف عليها، وتشهد أعمال عنف شبه مستمرة تستهدف عناصر الأجهزة الأمنية والمدنيين، بالإضافة إلى تسجيل الكثير من حوادث القتل التي تندرج غالبيتها في إطار النزاعات العشائرية أو الخلافات الشخصية.

وفي صعيد متصل، قال الحزب الإسلامي العراقي إن تزامن ما وصفه بحملة التشويه لمسيرته الوطنية مع نشر عدد من الوثائق المكذوبة المنسوبة زوراً للحزب تقطع وبما لا يدع مجالاً للشك وجود مخطط خبيث يستهدفه ، مؤكداً أن نهاية هذه الخطط سيكون الفشل والخيبة والخسران كسابقاتها . وأضاف الحزب نشرت بعض مواقع الانترنت خبراً عاجلاً ـ كذا ـ عن العثور على مجموعة وثائق للحزب الإسلامي لاغتيال بعض الشخصيات السياسية !! وهو أمر مكذوب جملة وتفصيلاً ، مطالباً وسائل الإعلام بالتدقيق في المعلومات التي تردها قبل نشرها وألا تكون مطية لبعض المغرضين .حسب البيان. واعتبر : إن ما نشر لا يستحق حتى جهد النظر فيه لتهافته وتفاهته ، فهو لا يعدو أن يكون أوراقا مطبوعة بشكل ساذج وليس فيها ما يشير إلى الحزب لا من قريب ولا من بعيد ، موضحاً أن الأمر يثير الغرابة لتحمس ناشريها في نسبتها للحزب ، معتبرا ذلك تم بدافع الحقد وتنفيذ مآرب في نفوسهم جعلتهم يغضون الطرف عن ركاكة ما يقدمون وكونها مليئة بالأخطاء حتى في الآية الكريمة التي تضمنتها .

القانونية: إقرار الموازنة مرهون بتقديم الحسابات الختامية

مجلس النواب يستأنف جلساته بمناقشة أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية

بغداد / المدى

ربطت اللجنة القانونية إقرار الموازنة لعام ٢٠١٢ بتقديم الحكومة الحسابات الختامية للسنوات الماضية.

وقال رئيس اللجنة والنائب عن ائتلاف القوى الكردستانية خالد شواني إن موازنة العام المقبل لن تقر في البرلمان ما لم تقدم الحكومة الحسابات الختامية خاصة في ظل عدم تسليمها لهذه الحسابات منذ سنوات .

واشار شواني لوكالة الصحافة المستقلة الى أن اللجنة المالية اعطت قرارها بهذا الموضوع بعدم المضي في اقرار الموازنة قبل اقرار الحسابات الختامية التي لم تقدم لحد الان ونتمنى تقديمها من اجل اقرار الموازنة قبل الدخول في العام الجديد من اجل الاستقرار الاقتصادي للوزارات ولمؤسسات الدولة المختلفة والتي سيكون لها التأثير الايجابي الواضح في الشارع .

وكانت الحكومة قد اعلنت تصويتها بالإجماع على الموازنة الجديدة يوم الاثنين الماضي على أمل التصويت عليها في البرلمان الاسبوع المقبل.

وأعلن مجلس النواب العراقي،امس الخميس، أن جلسته السابعة من الفصل الثاني للسنة التشريعية الثانية ، ستشهد القراءة الأولى و الثانية لـ١٤ مشروع قانون أبرزها قانون تنظيم أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية واختيار نائب أو أكثر له. من جانبه أكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار قصي العبادي أنه" لا يوجد عجز في الموازنة المالية لهذا العام، وإن وجد فهو افتراضي وليس حقيقيا. وأوضح العبادي أن" الموازنة المالية ستقرأ قراءة اولى في الاسبوع المقبل في جلسة مجلس النواب وسيبحث مجلس النواب الحسابات الختامية وعن امور كثيرة ترافق الميزانية قبل البت فيها".

وقال مقرر مجلس النواب محمد الخالدي في تصريح لوكالة السومرية نيوز"، إن "جلسة البرلمان السابعة من الفصل الثاني للسنة التشريعية الثانية التي ستعقد، يوم الأحد المقبل، (١١ كانون الأول الحالي) ستشهد القراءة الأولى لمشروع قانون انضمام العراق إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، ومشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون الفني في مجال الصحة الحيوانية بين حكومتي العراق والأردن".

وأضاف الخالدي أن "الجلسة ستشهد القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية التعاون في مجال الحجر الزراعي ووقاية النباتات بين حكومتي العراق والأردن، ومشروع قانون مكافأة أعضاء الهيئات التدريسية والتعليمية، ومشروع قانون تسجيل واعتماد المبيدات"، مشيراً إن الجلسة تتضمن أيضا "القراءة الأولى لمشروع قانون تنظيم تداول المواد الزراعية، ومشروع قانون تسجيل واعتماد وحماية الأصناف الزراعية".

ولفت الخالدي إلى أن "جدول أعمال الجلسة يتضمن القراءة الأولى لمشروع قانون الحجر الزراعي، ومشروع قانون رواتب موظفي وزارة النفط"، مؤكداً أن "جلسة البرلمان ستشهد القراءة الثانية لمشروع قانون إلغاء الأمرين ٢١ و٣٦ لسنة ٢٠٠٥، ومشروع قانون التعديل الرابع لقانون صيانة شبكات الري والبزل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٥".

وتابع مقرر مجلس النواب أن "الجلسة ستشهد القراءة الثانية لمشروع قانون دعم صندوق الأقسام الداخلية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومقترح قانون صندوق تسليف الطلبة فضلاً عن مشروع قانون تنظيم أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وأحكام اختيار نائب أو أكثر له".

يذكر أن مجلس النواب، رفع في (٣٠ تشرين الثاني ٢٠١١)، جلسته السادسة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية إلى الـ١١ من شهر كانون الأول الحالي، بعد تحديد الجلسات المقبلة لاستكمال استجواب أمين بغداد صابر العيساوي.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون